الأمم المتحدة

E/CN.3/2014/30

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
24 December 2013
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الخامسة والأربعون

٤-٧ آذار/مارس ٢٠١٤

البند ٤ (س) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للعلم: بناء القدرات الإحصائية

تقرير البنك الدولي والشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين بشأن التنمية الإحصائية

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣٥/٢٠١٣، يتشرف الأمين العام بإحالة التقرير المرحلي للبنك الدولي والشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين عن الجهود الرامية إلى وضع خطة عمل بشأن التنمية الإحصائية. وقد نظر المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة، الذي عُقد في بوسان، جمهورية كوريا، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في برنامج عمل للإحصاءات وأقره. وكانت الأهداف إدماج الإحصاءات كليا في عملية صنع القرار؛ والعمل على إيجاد سبل مفتوحة للحصول على الإحصاءات؛ وزيادة الموارد المخصصة للنظم الإحصائية. وتستند خطة العمل الشاملة هذه، المعروفة بخطة عمل بوسان للإحصاءات، إلى النجاح الذي حققته خطة عمل مراكش للإحصاءات، والتي حظيت بتأييد اللجنة الإحصائية. ولتحقيق أهداف خطة عمل بوسان تحدد هذه الخطة خمس خطوات ضرورية لتعزيز النُظم الإحصائية الوطنية في البلدان النامية وزيادة فعالية الدعم المقدم من الشركاء في التنمية. وتقدم خطة العمل زخما مبكرا للجهود الرامية إلى تحسين بيانات التنمية لعملية ما بعد عام ٢٠١٥، وبخاصة لتحسين خطوط الأساس للأهداف في موعد مبكر هو كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، واللجنة مدعوة إلى ملاحظة التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوسان منذ إقرارها.

* E/CN.3/2014/1.

200114 130114 13-63167X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير البنك الدولي والشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين بشأن التنمية الإحصائية

أولا – مقدمة

١ – في المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة، المعقود في بوسان، جمهورية كوريا، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أكد رؤساء الدول والوزراء وغيرهم من ممثلي البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو من جديد التزامهم بفعالية التنمية الدولية. ولدى قيامهم بذلك، أشاروا إلى الحاجة إلى أطر للنتائج تكون شفافة وتحت قيادة البلدان وتنفذ على مستوى كل بلد وتستند إلى عدد معقول من مؤشرات النواتج والنتائج.

٢ – ودعما للأهداف العامة المتمثلة في تحقيق مزيد من الشفافية والمساءلة والنتائج المستدامة، عرضت على المنتدى خطة عمل شاملة للإحصاءات، وهي خطة عمل بوسان للإحصاءات، وأقرها، وتقترح الخطة خمسة مجالات عمل ذات أولوية تُسهم في إدخال تحسينات كبيرة ومستدامة على القدرات الإحصائية. وفي كل حالة كان من المقرر أن تقترن برامج العمل بمؤشرات لرصد التقدم المحرز وقياس النتائج المتحققة.

٣ – وكما هو الشأن بالنسبة لسابقتها خطة عمل مراكش للإحصاءات التي كانت تهدف إلى تحسين نوعية وشمول مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، سلمت خطة عمل بوسان للإحصاءات بتكامل الأدوار التي تضطلع بها البلدان النامية وشركاء التنمية الثنائيون والوكالات الدولية. وشجعت على اتخاذ نهج منسق على نطاق المنظومة إزاء تنمية القدرات، ورأت أن مواءمة المعونة مع استراتيجيات التنمية الإحصائية للبلدان ستكون أكثر فعالية من الجهود المخصصة المبذولة لتنمية القدرات وجمع البيانات التي تبدأ بمبادرة من الجهات المانحة. ومن شأن إدخال تحسينات على النظم الإحصائية القطرية أن يزيد من تحسين الإحصاءات الدولية، في حين أن إقامة نظام دولي أكثر فعالية سيوفر مشورة أكثر اتساقا ودعما أفضل للأنشطة المبذولة على الصعيد الوطني. وفيما يلي المجالات الخمسة ذات الأولوية لخطة عمل بوسان:

(أ) الإجراء ١: تعزيز الاستراتيجيات الإحصائية الوطنية والإقليمية وإعادة توجيه تركيزها مع التشديد بشكل خاص على تحسين النُظم الإحصائية التي تُعنى بالأولويات الإنمائية على الصعيد القطري. والهدف الرئيسي من ذلك هو زيادة القدرة الداخلية للبلدان على الاستجابة للاحتياجات المستجدة وغير المتوقعة. وينبغي تحديث الاستراتيجيات كيما تراعي التحديات والفرص الجديدة مع دمج أنشطة جمع البيانات على المستويين الدولي والمحلي في الوقت ذاته؛

(ب) الإجراء ٢: تطبيق معايير لحفظ البيانات وتوثيقها ونشرها بما يتيح اطلاع جمهور أكبر على الإحصاءات؛

(ج) الإجراء ٣: وضع برامج من أجل زيادة المعارف والمهارات اللازمة لاستخدام الإحصاءات على نحو فعال لأغراض التخطيط والتحليل والرصد والتقييم ومن ثم زيادة الشفافية والمساءلة، وتحسين إمكانية الحصول على الإحصاءات على الصعيدين الوطني والدولي؛

(د) الإجراء ٤: إعداد أدوات لرصد النتائج وتعهد تلك الأدوات من أجل تتبع نتائج جميع مؤتمرات القمة العالمية والمنتديات الرفيعة المستوى. ويتطلب الرصد الدقيق للمبادرات العالمية التعاون بين المنظمات الإحصائية الوطنية والدولية. وينبغي أن تعترف الوثائق الختامية تحديدا بضرورة تنمية القدرات الإحصائية، بما في ذلك توفير المساعدة التقنية والتدريب والدعم المالي؛

(هـ) الإجراء ٥: ضمان أن يكون تمويل المعلومات الإحصائية قويا وأن تعكس أدوات ونُهج التمويل الطرائق والجهات الفاعلة الجديدة في مجال تمويل التنمية.

٤ - وقد لوحظت على نطاق واسع التحسينات التي تحققت في الإحصاءات الرسمية في إطار خطة عمل مراكش. ومع ذلك، كانت خطة عمل بوسان هي أول خطة عمل إحصائية تحظى بتأييد عالمي صريح على أرفع المستويات السياسية. وكانت القدرات الإحصائية موضوعا ثابتا خلال المناقشات التي عقدت على المستويين التقني والسياسي. وعلى هذا النحو، يمكن النظر إلى تأييد خطة عمل بوسان بوصفه تعبيرا عن الثقة في قدرة المجتمع الإحصائي الدولي على كفالة استمرار تقدمها في المستقبل.

٥ - وكانت المناقشات التي أجريت في الدورة الثالثة والأربعين للجنة الإحصائية، المعقودة في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠١٢ بشأن محتويات خطة عمل بوسان وأولوياتها، مكملة للتأييد السياسي الرفيع المستوى الذي تحقق في بوسان. وقد أيدت اللجنة الإحصائية في مقررها ١١٣/٤٣ أهداف خطة عمل بوسان للإحصاءات والخطوات الخمس اللازم اتخاذها لتعزيز النظم الإحصائية الوطنية في البلدان النامية، وحثت على أن تكون خطة التنفيذ مرنة، وحثت المجتمع العالمي على تقديم دعم مستمر للتنفيذ التام للخطة من خلال اعتماد نهج منسق وتشاوري. ورحبت اللجنة أيضا بالفرصة المتاحة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوسان في دورتها في عام ٢٠١٤.

ثانيا – حالة التنفيذ

الإجراءات الأولية الواجب اتخاذها بعد إقرار اللجنة لخطة عمل بوسان

٦ – جرى التسليم بأن تنفيذ خطة عمل بوسان سيتطلب جهودا واستثمارات كبيرة من قبل جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، مع اضطلاع البلدان النامية بدور قيادي. وسيستند التنفيذ إلى المبادئ المشتركة – المتسقة مع إعلان باريس بشأن فعالية المعونة: الملكية والتنسيق والمواءمة وتحقيق النتائج والمسؤولية المشتركة التي جرى التأكيد عليها من جديد في بوسان – والتي تُشكل الأساس للتنمية الفعالة والتعاونية. وستسلم خطوات التنفيذ بأن الدول الهشة والدول الجزرية الصغيرة النامية لها احتياجات خاصة وأنها قد تتطلب نُهجا مختلفة، وربما تدريجية، لتنمية قدراتها وبناء مؤسساتها. ولا بد للتنفيذ أيضا أن يعكس التنوع المتزايد للشراكة الإنمائية من حيث الدعم المالي، وتبادل المعرفة، ومصادر المشورة التقنية.

٧ – وسيلزم الوفاء بالمعايير التالية من أجل التنفيذ:

(أ) وجود دعم دولي واسع النطاق وتحديد وكالة أو شراكة أو مؤسسة رائدة لدعم القيادة داخل البلد لاستراتيجيات التنفيذ الوطنية؛

(ب) تنمية القدرات الداخلية للبلد (وليس إقامة بيروقراطيات دولية) باعتبار ذلك محور التركيز الرئيسي؛

(ج) أن تكون النتائج محددة وقابلة للرصد ومحددة زمنيا؛

(د) أن يكون التنفيذ ”قليل الخضوع للبيروقراطية“ ويعتمد على الشراكات والوكالات والمؤسسات القائمة.

٨ – وعلى الصعيد القطري، ستتقرر أوليات التنفيذ وفقا للاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاء وخطط التنفيذ المرتبطة بها. أما على الصُعد الإقليمية، فسيتم مواءمة أوليات التنفيذ مع الإجراءات الخمسة الواردة في خطة عمل بوسان، مع التركيز على حفظ ونشر البيانات، وتجريب نُهج ابتكارية في جمع الإحصاءات عالية التواتر، وتعزيز المهارات اللازمة لدعم استخدام الإحصاءات ودعم المبادرات القطاعية/المواضيعية التي لا تزال تمول تمويلا ناقصا، مثل تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، ونُظم تسجيل الأحوال المدنية. وستركز أنشطة التنفيذ على الصعيدين الإقليمي والدولي على المجالات التي تكون فيها وفورات حجم أو تبرير للإجراء من أجل الصالح العام. وسيكون الهدف هو البناء على المؤسسات والأدوات القائمة والاستفادة منها وتفادي الإضافة إلى التكاليف العامة.

٩ - وعملا بالمقرر ١١٣/٤٣، الذي حثت فيه اللجنة على أن تكون خطة التنفيذ مرنة، مع مراعاة القدرات الإنمائية والأولويات الإحصائية الخاصة بكل بلد، وأن يُضطلع بها بالتعاون مع الوكالات الدولية والشركاء في التنمية، لا تحدد خارطة طريق التنفيذ مجموعة أنشطة واسعة النطاق مسبقا ولا تحدد وكالة بوصفها مسؤولة دون غيرها عن تنفيذ إجراء بعينة. بل اتبعت خارطة طريق التنفيذ ''نهجا متجددا'' مع إدراج الأولويات الجديدة حيثما يُطلب ذلك وعندما يتوافر لها النضج الكافي. وسيتم تنقيح خارطة الطريق كلما تغيرت الأولويات، وكلما ظهرت منهجيات وتكنولوجيات جديدة، وكلما أصبحت البرامج الناجحة معممة تعميما كاملا في العمليات اليومية للنظام الإحصائي.

١٠ - وبعد إجراء مجموعة مشاورات أولية، اتُخذت خطوات التنفيذ المبكر التالية:

(أ) أعيد التركيز على الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاء وتنفيذها باعتبار ذلك أولوية في إطار الإجراء ١ من خطة عمل بوسان. فوضعت المبادئ التوجيهية للتحسينات - الاستراتيجيات الوطنية التي هي أكثر انتقائية، وإعداد خطط تحسين واقعية وقابلة للتحقيق - في صيغتها النهائية بقيادة الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين. ومن الضروري إدماج الأولويات القطاعية، مثل إحصاءات الزراعة والإحصاءات الجنسانية، ضمن الاستراتيجيات الوطنية المستكملة التي تتفق مع الاحتياجات القطرية والقدرة على التنفيذ. وتوفر المبادئ التوجيهية الجديدة اقتراحات محددة في تلك المجالات وغيرها، ويمكن الاطلاع عليها على الموقع الشبكي المخصص (http://nsdsguidelines.paris21.org)؛

(ب) دعمت مساعدة البلدان على تنفيذ مبادرات البيانات المفتوحة الإجراء ٢ من خطة عمل بوسان بزيادة إتاحة الإحصاءات للجمهور. وأعد البنك الدولي إطارا يدعم نقل مبادرة البيانات المفتوحة إلى البلدان النامية، وذلك بناء على ما سبق أن حققته الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية، وبرنامج البيانات المُعجَّل. وكجزء من هذا الإطار، قامت شراكة تضم مؤسسة المعارف المفتوحة، ومعهد البيانات المفتوحة، والبنك الدولي، بوضع أداة لتقييم الاستعداد في مجال البيانات المفتوحة من أجل الاضطلاع بتقييم عملي المنحى لاستعداد حكومة ما - أو حتى وكالة منفردة - لتقييم مبادرة للبيانات المفتوحة وتصميمها وتنفيذها. واضطلع بتجارب أولية في أوليانوفسك، أوبلاست (الاتحاد الروسي) وفي أنتيغوا وبربودا. وتُقيِّم هذه الأدوات الاستعداد وفقا للأبعاد التالية: '١' القيادة السياسية؛ '٢' إطار السياسة العامة/الإطار القانوني؛ '٣' الهياكل المؤسسية؛ '٤' البيانات داخل الحكومات؛ '٥' الطلب على البيانات وإشراك المواطنين؛ '٦' النُظم الإيكولوجية

للبيانات المفتوحة؛ '٧' التمويل؛ '٨' الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات. والعمل آخذ في التوسع لتغطية من خمسة إلى سبعة بلدان في السنة على مدى السنوات الثلاث القادمة؛

(ج) وعملا على إقامة شراكات جديدة بموجب خطة عمل بوسان، أنشأ البنك الدولي وحكومة الاتحاد الروسي صندوقا استئمانيا برنامجيا متعدد الجهات المانحة لدعم بناء القدرات الإحصائية في بلدان أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة. وهو صندوق يتسم بمرونة كبيرة ويمول البرامج الإقليمية الجارية، ويُحسِّن انفتاح البيانات، وبرامج بناء القدرات الخاصة بكل بلد؛

(د) ونشأت شراكة جديدة هامة أخرى وهي مبادرة الأدلة والبيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، التي أطلقتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)/شعبة الإحصاءات لوضع وتحسين مؤشرات جنسانية مقارنة بشأن التعليم، والعمالة، ومباشرة الأعمال الحرة، والأصول (انظر E/CN.3/2014/18). وتقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشُعبة الإحصاءات، بتعاون وثيق مع شركاء رئيسيين، مثل البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجان الإقليمية وغيرها من المؤسسات الإقليمية وممثلي النُظم الإحصائية الوطنية بوضع خطوات تنفيذ محددة تشتمل على التدريب وتقديم المساعدة التقنية؛

(هـ) قامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بتنسيق تنفيذ الاستراتيجية العالمية لإحصاءات الزراعة. وجرى التعهد بتخصيص تمويل كبير للبحوث والتقييمات القطرية وبناء القدرات، وذلك ما تقوم بتنسيقه وكالات إقليمية مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومصرف التنمية الأفريقي. ويتفق هذا العمل مع المبادئ المتضمنة في خطة عمل بوسان، نظرا لأنه سيتم وضع أولويات القدرات الإحصائية عن طريق عملية الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاء؛

(و) وأطلقت مبادرة الأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على النطاق العالمي بغية إدارة واستخدام المعلومات والموارد الجغرافية المكانية على نحو فعال. ويمثل النهوض بالمعلومات الجغرافية المكانية وإدماجها في المعلومات الإحصائية خطوة نحو إقامة هياكل أساسية عالمية للمعلومات لتجميع الطبقات المتعددة لمصادر البيانات مع إطار مرجعي مكاني واضح يتفق مع الإجراءين ٢ و ٣ من خطة عمل بوسان (انظر أيضا E/CN.3/2014/31)؛

(ز) ولدعم الإجراء ٣ من خطة عمل بوسان، نظمت الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين عدة حوارات بين مستخدمي الإحصاءات ومنتجيها بين المكاتب الإحصائية الوطنية ومجموعات مستخدمين مختلفة، بدءا من وزارات التخطيط في

بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وانتهاء بصحفيين في كوت ديفوار. وفي بلدان أخرى مثل بوروندي وكمبوديا، مُثلت عدة مجموعات للمستخدمين. وهذه الحوارات تتيح للبلدان المعنية تحديد مجالات العمل ذات الأولوية من أجل تحسين التفاعل بين المستخدمين والمنتجين للإحصاءات واستخدام الإحصاءات في عملية اتخاذ القرارات في نهاية المطاف؛

(ح) ستواصل الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين رصد الالتزامات المالية المتعلقة بالتطوير الإحصائي من خلال نظام الإبلاغ عن دعم الشركاء للتطوير الإحصائي، مما يدعم الإجراء ٥ من خطة عمل بوسان. وتقدم أداة الرصد المالي هذه أيضا نظرات ثاقبة عن بعض التحديات التي يواجهها تقديم ذلك الدعم المالي وفقا للأولويات المتفق عليها وطنيا للمستفيدين.

١١ - وتمشيا مع مبادئ التنفيذ الواردة في خطة عمل بوسان، تستند الحوكمة إلى شراكة إنمائية شاملة ترتكز على المؤسسات والشراكات والوكالات القائمة. وكما سبق أن كانت الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين بمثابة منتدى عالميا لتقاسم المعرفة ولتنسيق الدعم المقدم إلى الإحصاءات، فقد تم تعزيزها لتقوم بدور الأمانة لخطة عمل بوسان، فتجمع المعلومات عن الأنشطة الوطنية والإقليمية والدولية، وتساعد في التنسيق الإقليمي والدولي، وتُعد التقارير عن التمويل والنتائج والدروس المستفادة.

مزيد من الزخم للتنفيذ مستمد من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١٢ - تُمثل الأهداف الإنمائية للألفية التزاما قطعته الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة على نفسها بأن تُعزز إقامة شراكة إنمائية أكثر فعالية موجهة نحو تحقيق النتائج في القرن الحادي والعشرين. ومنذ اعتماد تلك الأهداف احتشد وراءها عشرات من وزارات التخطيط في البلدان النامية، ومئات من الوكالات الدولية، وآلاف من منظمات المجتمع الدولي، مما أسهم في تحقيق منجزات رائعة هي: تخليص بليون نسمة من براثن الفقر المدقع، وإنقاذ حياة نحو ثلاثة ملايين طفل كل عام؛ وحصول أربعة من كل خمسة أطفال الآن على التحصين ضد مجموعة واسعة من الأمراض؛ وتنال الوفيات النفاسية الآن الاهتمام المركَّز الذي تستحقه؛ وخفضت معدلات الوفيات بسبب الملاريا بمقدار الربع. ولم تعد الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية حكما تلقائيا بالموت. وفي عام ٢٠١١، كان عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية في البلدان النامية ٦١٠ ملايين طفل - وهو رقم قياسي.

١٣ - وفي حين وفَّرت الأهداف الإنمائية للألفية مقياسا تُقاس به نتائج التنمية، فقد حفزت أيضا الطلب على تحسين الإحصاءات كيما يُقاس بها التقدم المحرز ولوضع برامج جديدة لزيادة قدرة البلدان النامية على إنتاج الإحصاءات، واستخدام الإحصاءات في تقرير السياسات وإدارة

البرامج. وقد استجاب المجتمع العالمي لتلك الطلبات بإقامة شراكات جديدة وتعبئة موارد إضافية لتقديم الدعم للإحصاءات بالبلدان النامية. وكانت النتيجة تحسنا ملحوظا في نوعية ومدى توافر الإحصاءات المتعلقة بالنتائج الإنمائية الأساسية مثل الفقر وتوزيع الدخل؛ ومعدلات القيد بالمدارس؛ ومعدلات الوفيات والأمراض النفاسية؛ والظروف البيئية.

١٤ - وبالنظر إلى النجاحات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، اعترف القادة السياسيون بأنه سيكون من الخطأ بدء خطة تنمية جديدة من الصفر. وسلموا أيضا بأنه على الرغم من التقدم المحرز في العقد الماضي، تواجه نُظم البيانات الوطنية، التي هي المنتجة الرئيسية لمعظم المعلومات الإحصائية، تحديات هائلة. وكما كانت الجهود المبذولة لرصد الأهداف الإنمائية للألفية حافزا لجهود دامت عقدا من الزمن من أجل تحسين النُظم الوطنية، فسيوفر الطلب على إحصاءات محسَّنة وميسورة لرصد أهداف التنمية لما بعد ٢٠١٥ الزخم لمواصلة تلك الجهود.

١٥ - واتساقا مع نهج خطة عمل بوسان - أي تحسين نوعية البيانات ونطاقها وإتاحة الحصول عليها عن طريق الأخذ بتقنيات مبتكرة والتنفيذ المغتنم للفرص - هناك الآن دعوة سياسية واسعة النطاق إلى الإسراع بالجهود الرامية لتحسين بيانات التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد دفع البعض بحجج لإقامة شراكة عالمية جديدة بشأن بيانات التنمية تجمع بين الأطراف المعنية المهتمة، على تنوعها، مثل المكاتب الإحصائية الحكومية، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات، والقطاع الخاص. فمن شأن هذه الشراكة أن تضع استراتيجيات لسد الثغرات الحرجة، وتوسيع نطاق إتاحة الحصول على البيانات، وحشد الجهود الدولية من أجل ضمان وجود خط أساس لغايات ما بعد عام ٢٠١٥ بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

١٦ - وعلى الرغم من أن معالم هذه الشراكة قيد الإعداد، يجري بذل الجهود لوضع رؤية لتعزيز بيانات التنمية بوصف ذلك مسارا موازيا لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. والقصد هو تغيير الطريقة التي يتم بها جمع البيانات واستخدامها على كل مستوى- من الأفراد إلى الأمين العام. ولتحقيق هذا الطموح، لا بد أن تتضمن الجهود تحسين الإحصاءات الرسمية، بل والذهاب إلى أبعد من ذلك، وعلى سبيل المثال، باستغلال إمكانات البيانات المفتوحة لإنتاج معلومات أصلح للاستخدام. وهذا يعني إنجاز ثورة بيانات للأغراض التالية:

(أ) تمكين المواطنين والمجتمعات المحلية بتزويدهم بالمعلومات والمهارات التي يحتاجون إليها من أجل إيجاد حلول مملوكة محليا للتحديات اليومية الطويلة الأجل التي يواجهونها وبناء القدرة المحلية على تحليل وتفسير البيانات؛

(ب) تمكين الحكومات والمؤسسات الوطنية من اتخاذ قرارات أفضل/معززة بالأدلة على نحو أفضل فيما يتعلق بالسياسة العامة – تعزيز القدرة الوطنية على فهم التحديات الإنمائية من خلال توفير بيانات أفضل من أجل تصميم الخطط الوطنية على نحو أكثر فعالية؛

(ج) تزويد المجتمع الدولي بمعلومات مقارنة لتعقب ورصد وتنفيذ التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك كفالة وضع مقاييس وخطوط أساس مقارنة قوية للمجموعة التالية من الأهداف الإنمائية.

١٧ – ومع تبلور شكل ثورة البيانات، بدأت بالفعل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي في تحسين تعاونها بشأن بيانات التنمية. وأُطلقت العملية في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، عندما وقّع رؤساء تلك المؤسسات مذكرة تفاهم تُرسي الأساس لتعاون معزز في مجال الأنشطة الإحصائية. وعلى هذا النحو، تُعد مذكرة التفاهم جزءا من الاستجابة العالمية للتركيز القائم على الأدلة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٨ – وستوجه مذكرة التفاهم التعاون المعزز نحو دعم البلدان وتيسير تقاسم البيانات والأدوات والمعايير والتحليلات فيما بين الوكالات من أجل تحسين البيانات لرصد نتائج التنمية. وستهتدي الوكالات في عملها مع البلدان الأعضاء بالمبادئ التالية:

(أ) التعاون في استكشاف سُبل فعالة لتنسيق الدعم على المستوى القطري؛

(ب) احترام الملكية والقيادة القطريتين بدعم برامج العمل الوطنية الواقعية ذات الأولوية لجمع البيانات وإتاحة الحصول عليها، وإمكانية استخدامها؛

(ج) تحسين تنسيق جمع البيانات؛

(د) تقديم دعم منسق لبناء القدرات؛

(هـ) التوعية وتعزيز استخدام بيانات التنمية؛

(و) السعي إلى زيادة رضا المستخدمين عن طريق تعزيز نوعية المعلومات الإحصائية وإمكانية استخدامها.

١٩ – وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أيد الشركاء المعنيون مجالات التعاون الأربعة المحددة التالية – المجالات التي يمكن أن تستفيد على نحو ملموس من الجهود التعاونية التي تبذلها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لسد ثغرات البيانات، وتحسين القياسات، وتحسين عملياتها:

(أ) اتخاذ التدابير اللازمة للتأثير على الخطاب السياسي عن الشراكات العالمية الرامية إلى تحسين البيانات؛

(ب) معالجة الثغرات الصعبة في مجال جمع البيانات وإتاحة الحصول عليها فيما يتعلق بالمقاييس الموحدة لرفاه الأسر المعيشية، ومقاييس الاستدامة، ونظام الحسابات القومية، ونُظم البيانات الإدارية للاستخدام الإحصائي؛

(ج) تعزيز تبادل المعرفة بشأن الأخذ بنُهج ابتكارية إزاء إنتاج البيانات وتحسين إمكانية الحصول عليها؛

(د) دعم المجلس العالمي لإحصاءات الفقر.

٢٠ - وتعترف هذه الإجراءات بأنه لا يمكن الوفاء بالاحتياجات من بيانات التنمية إذا ما كانت الوكالات تعمل على التوازي أو بمفردها، وأن الوكالات الموقِّعة على مذكرة التفاهم تمثل مجتمعة قوة هامة لصياغة خطة البيانات لما بعد عام ٢٠١٥، وتعبئة الدعم التقني والمالي، وتعزيز اتخاذ إجراءات متساوقة من جانب أطياف الجهات المانحة.

٢١ - وبغية إشراك مجموعة أوسع نطاقا من الجهات الفاعلة في ثورة البيانات، أطلقت الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين مشروعا مدته ٢٢ شهرا عنوانه ''توفير المعلومات اللازمة لثورة بيانات''، بدعم من مؤسسة بيل وميليندا غيتس. ويهدف المشروع إلى تعزيز الوسائل التي يمكن بها قياس التقدم البشري، وبخاصة تحديد الإجراءات العملية الواجب اتخاذها لتحسين نوعية البيانات والإحصاءات وموثوقيتها وتوافرها وحُسن توقيتها. وبتحديد أكثر، يهدف المشروع إلى زيادة فهم نُظم البيانات عن طريق عملية حصر بشأن ١٠ بلدان، تُحدد التدخلات التي يمكن تكريرها والتي تُشكل، ككل، خارطة طريق لثورة البيانات، وتبني ائتلافا من الجهات الفاعلة الراغبة في تنفيذ خارطة الطريق.

٢٢ - وقد قدم الشركاء والأطراف المعنية والأفراد إسهاما هاما في المجالات ذات الأولوية التي سيتم تناولها عن طريق إجراء سلسلة من الحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين يسَّرتها الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك إقامة فعالية جانبية في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. وثمة جانب رئيسي من ذلك المشروع وهو أنه يُعزز فرص جمع التعليقات والآراء أثناء سير العمل في وضع خارطة الطريق.

ثالثا - الخطوات التالية

٢٣ - لضمان وجود دعم سياسي واسع النطاق لتحسين بيانات التنمية، يجب أن تتضمن الشراكة الجديدة الناشئة نطاقا من المتعاونين والأنشطة أوسع مما كان محددا للأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، لا بد أن تظل الوكالات الإحصائية على الصعيدين الوطني والدولي نشطة ومشاركة في صوغ الشراكة، من أجل كفالة أن تأخذ خطط بناء القدرات الدروس المستفادة في الاعتبار، وأن تكون مستدامة وسليمة تقنيا.